UNDRR
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

موجز سياساتي

نحو التنفيذ الواعي بالمخاطر في ما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

استعراض عام

"يتمثل هدفنا، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن جدول أعمالنا المشترك، في توفير كوكب صحي يزدهر فيه السكان. والتقدُّم الذي أحرزناه طيلة عقودٍ من الزمن قد يتدمّر في دقائق. ويجب أن نبذل جميع الجهود لتحقيق التنمية المستدامة، وفي صميمها الاستعداد بشكلٍ أفضل للحد من مخاطر الكوارث واتّخاذ التدابير الرامية إليها."

نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة ج. محمد، بمناسبة إطلاق تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام 2022

تعكس المخاطر عالم اليوم المترابط في ما بينه، وتبدو هذه المخاطر نُظُمية أكثر فأكثر كما تبيَّن في خلال جائحة كوفيد-19 وحالة الطوارئ المناخية. والإجراءات التي تُتَّخذ ضمن نظامٍ واحد قد تؤدي إلى نشوء المخاطر أو تحد منها على حساب مخاطر أخرى، ويمكن أن تتسلّل آثار المخاطر عبر النُّظُم. ولذلك، فإنَّ التصدي للتحدي المتمثل في المخاطر النُّظُمية يستلزم إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج الواعية بمخاطر المناخ والكوارث، وبناء الاتساق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

يشكّل الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود أمرَين أساسيَّين من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030. وترتكز التنمية والاستثمارات الواعية بالمخاطر والقائمة على الوقاية على استدامة النُّظُم والمجتمعات وقدرتها على الصمود. والمخاطر هي نتاج تفاعل الأخطار مع قابلية تضرر السكان والأصول وتعرضهم للخطر. ويتطلب التصدي لها معالجة الأسباب الجذرية في جميع النُّظُم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تتلخص الركيزة الأساسية في ما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث في أن السياسات الإنمائية والقرارات الاستثمارية التي تتَّخذ اليوم قد تحدُّ من الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن كارثة في المستقبل. وتُعدُّ التنمية الواعية بالمخاطر ذات النظرة الطويلة الأجل والتي تتبنى منظوراً شاملاً ومتعدد الأخطار عنصراً حاسماً لصون مستقبلنا المشترك. ويقدّم جدول أعمالنا المشترك توصياتٍ في الأوان المطلوب تستهدف التصدي للمخاطر الكارثية العالمية الرئيسية والحاجة إلى الرؤية الاستراتيجية، بُغْيَة تعزيز خطة عام 2030 تماشياً مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وقد أدّى الاستثمار الاستباقي الموجَّه

المحاور الرئيسية:

- يُعدُّ التعجيل بتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث أمراً أساسياً من أجل إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح.
- بما أنَّ الخطر لا يكون دائما ملموساً أو ظاهراً على الفور، يجب أن يُعالج بصورةٍ استباقية.
- يتطلَّب التصدي للمخاطر النُّظُمية إدماج الحد من مخاطر الكوارث في جميع السياسات والبرامج من أجل تحقيق / الوصول إلى التنمية المستدامة. ويجب إدماج الحد من المخاطر في جوهر السياسات والاستثمارات إذا أريد للإجراءات أن تكون مستدامة وقادرة على الصمود في مواجهة المخاطر الحالية والمستقبلية.
- تُعدُّ الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث والمناخ مسألة محورية في التخطيط الإنمائي. ويستتبع ذلك إدماج النُّهُج التي تركز على المخاطر في خطط التكيُّف الوطنية، والعمل في الوقت نفسه على إدماج التكيُّف والمعلومات المناخية في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدَين الوطني والمحلي.
- من الضروري تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في الاستثمار العام والخاص في جميع القطاعات. وينبغي أن يكون التعاون الإنمائي الدولي واعياً بالمخاطر بصورة نُظُمية، مع تقديم الدعم للبلدان النامية من أجل تعزيز قدرتها على إدارة المخاطر والحد منها.
- لا بد من الاستثمار في نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات ونُظُم البيانات القابلة للتشغيل المتبادل من أجل بناء المعرفة بالمخاطر والرؤية الاستراتيجية.
- من الضروري استحداث أدوات للإبلاغ عن المخاطر مع الأخذ في الحسبان كيف يساعد التحيُّز المعرفي على فهم المخاطر، من أجل بناء الثقة في العلوم وتعزيز ثقافة الحد من المخاطر.

الموجز السياساتي رقم 4، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، في تشرين الأول/أكتوبر 2022

إلى تحقيق فوائد لا حصر لها في جميع أهداف التنمية المستدامة لا سيَّما في الوقاية من الكوارث التي لم تحدث.

يجب أن تحدَّد الحصيلة العالمية لإطار سِنداي وخطة عام 2030 واتفاق باريس وغيرها من الأُطُر العالمية مسار التكامل التام لاعتبارات المخاطر. ويشكّل بناء الاتساق عبر هذه الخطط حجة دامغة على الالتزام والاستثمار اللازمَيْن لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة ومستنيرة وواعية بالمخاطر لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

التحديات

1- إزالة الغموض عن المخاطر في جميع أبعاد التنمية المستدامة

أصبحت مستويات المخاطر القائمة مسبقاً في المجتمعات والنُّظُم جلية خلال الكوارث. ويتطلب الحد منها عبر اتخاذ إجراءات إنمائية صنع القرارات والأفعال من منظور يراعي المخاطر. وتكشف بعض الكوارث، مثل جائحة كوفيد-19 أو الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية، عن الجوانب الضعيفة في النُّظُم. ويجب أن نفهم بوضوح أنَّ الكوارث هي نتاج تفاعل الأخطار مع قابلية تضرر السكان والأصول وتعرُّضهم للخطر، فضلاً عن قدرة النُظُم المالية والبيئية والاجتماعية والسياسية على التكيُّف. ويمكننا أن نحول دون تحوُّل المخاطر إلى كوارث مدمِّرة من خلال تحديد خطوط التصدُّع هذه وتوقعها قبل وقوع الكارثة. وفي نهاية المطاف، يُعدُّ فهم آثار الكوارث مهماً للغاية من أجل إحراز التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ماذا يعني تطبيق منظور مراعي للمخاطر على قراراتنا وإجراءاتنا، أو بعبارة أخرى اتخاذ قرارات واعية بالمخاطر؟

في حين تبدو بعض تدابير الحد من مخاطر الكوارث ملموسة، مثل تجديد الهياكل الأساسية القائمة وبناء هياكل أساسية جديدة لمقاومة الصدمات الناجمة عن الأخطار الطبيعية كالزلازل والعواصف، قد تبدو التدابير أقل وضوحاً في ما يتعلَّق بالحد من مخاطر مرتبطة بأنواع أخرى من الكوارث. وتشمل هذه التدابير على سبيل المثال معالجة أوجه الضعف في سلاسل الإمداد العالمية، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث من خلال برامج الحد من الفقر أو إحداث تغيير في السلوك في ما بين المجتمعات المحلية.

يشكل تقييم المزيج المناسب من التدخلات المادية وغير المادية للحد من مخاطر الكوارث تحدياً يتطلب مزيداً من الاهتمام إذ لا توجد طريقة أخرى لبناء القدرة على الصمود في مجتمعاتنا ونُظُمنا.

2- النهوض بعملية اتخاذ القرارات والاستثمارات الواعية بالمخاطر

تؤدي الاستثمارات والخيارات الإنمائية غير الواعية بالمخاطر إلى تفاقم المخاطر النُّظُمية. ولم تُصمَّم نُظُم الحوكمة الحالية من أجل النُّهُج المتعددة التخصصات والمشتركة في ما بينها اللازمة لإدارة المخاطر المعقدة والنظمية. ولا تزال بعض التحديات مستمرة في مجال التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا زال المجال متاحاً أمام تعزيز التخطيط المتكامل على الصعيد الوطني، بما في ذلك ما بين الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والسياسات والاستراتيجيات الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة والتمويل والعمل المناخي. ويتمثل التحدي الآخر في تعميم الحد من مخاطر الكوارث بشكل كامل في أُطُر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

كثيراً ما لا تؤخذ في الاعتبار التكاليف الطويلة الأجل المترتبة على عدم الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث في عملية اتخاذ القرارات. ولا بد من إجراء تقييمات منتظمة لمخاطر الكوارث في الأجلَين المتوسط والطويل، تتناول جميع الاستثمارات العامة والخاصة، بما في ذلك رسم خريطة المفاضلات التي تنشئ مزيداً من المخاطر على المدى الطويل والتي تُعدُّ ضرورية ولكن غير موجودة. كما أنَّ القرارات المستنيرة المستمدة من التجارب وتطبيق النُّهُج العلمية والتطلعية غائبة أيضاً. وثمة فجوة أخرى مماثلة وواضحة على مستوى التمويل المخصص للحد من مخاطر الكوارث في إطار الموازنة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال تمويل الحد من مخاطر الكوارث يشكل تحدياً خاصاً لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي عانت بالفعل من محدودية التمويل والقدرة على الاستثمار في الوقاية من المخاطر والحد منها والقدرة على الصمود أمامها قبيل جائحة كوفيد-19. وفي حين أنَّ الميزانيات الوطنية والمحلية لهذه البلدان تتضمن مبلغاً ضئيلاً للغاية في ما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، إلا أنَّ البيئة المؤاتية لتيسير استثمارات القطاع الخاص اللازمة لمنع الكوارث والحد منها وبناء القدرة على الصمود أمامها في هذه البلدان القابلة للتأثر ليست واضحة للعيان.

ما هي دواعي هذا الافتقار إلى التمويل اللازم للحد من مخاطر الكوارث؟

تبين البحوث المعرفية أنَّ عملية اتخاذ القرارات بشأن الحد من مخاطر الكوارث تتأثر في كثير من الأحيان بالتفكير القصير الأجل أو أي استدلالات أخرى مدفوعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ القرارات التي يتخذها واضعو السياسات غالباً ما تكون مقيَّدة باعتبارات الدورة الانتخابية. والتحدي الآخر في الوقاية والحد من المخاطر يتمثل في أنَّ السكان والمؤسسات إما يستخفون بالعواقب المحتملة للمخاطر المستجدَّة أو يفرطون في الاستجابة لمخاطر أكثر شيوعاً استناداً إلى تجربتهم الأخيرة في مجال الكوارث.

3- تعزيز المعرفة بالمخاطر لمستقبلٍ غير مضمون، وكيفية اتخاذ قرارات واعية بالمخاطر لأهداف التنمية المستدامة

إنَّ عدم التيقن من مشهد المخاطر المتطوّر يشكّل تحدياً للنُّهُج الحالية الخاصة بالتنمية المستدامة. ومن الضروري أن تُفهَم الطبيعة الديناميكية للمخاطر، المدفوعة بأوجه ترابط بين مجتمعنا والاقتصاد العالمي والبيئة، من أجل التعجيل باتخاذ جميع الجهات الفاعلة إجراءات واعية بالمخاطر تجاه خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

على الرغم من التطوُّرات التكنولوجية العالمية في توليد المعلومات المتعلقة بالمخاطر، لا تزال بعض التحديات قائمة لناحية إمكانية الوصول إليها واستخدامها بطريقة ملموسة وشاملة تسترشد بها عملية اتخاذ القرارات. كما أنَّ التسارع في وتيرة الصدمات وحجمها يدعو إلى تحسين تطبيق تحليل المخاطر من أجل توجيه خطط التنمية الوطنية ودعمها، فضلاً عن الخطط الخاصة بقطاعات محددة، والاستثمارات، وبناء القدرة على الصمود. وسيتطلب ذلك الوصول إلى الجيل التالي من أدوات المخاطر المتعددة الأخطار والاستفادة منها، والتي قد تراعي المخاطر المتعاقبة والنظمية بصورةٍ أفضل بل وتساهم في نمذجتها.

في هذا الواقع غير المضمون، يقدم الرسم البياني الوارد أدناه أمثلة ملموسة على كيفية تطبيق منظور المخاطر على كل مجموعة من أهداف التنمية المستدامة.

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال منظور الحد من مخاطر الكوارث

تعزيز وتطوير نُظُم الحماية الاجتماعية القائمة على برامج العمل المبكر الواعية بالمخاطر، وشبكات الأمان الاجتماعي، وبرامج النهوض بسُبُل العيش، والسياسات الشاملة من أجل بناء قدرة الأُسَر والمجتمعات المحلية على الصمود أمام الكوارث.

تحويل نُظُم الأغذية من أجل تحسين الإنتاج الغذائي والأمن الغذائي عبر الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث والمناخ والتخطيط لقطاع الأغذية الزراعية. تعزيز تأمين المحاصيل، ونُظُم الإنتاج الغذائي القادرة على الصمود أمام تغيُّر المناخ، وتنويع المحاصيل، بما في ذلك استخدام أنواع المحاصيل التي تتحمل الجفاف والفيضانات، واعتماد تقنيات المحافظة على المياه ورطوبة التربة.

إدماج الصحة في إدارة مخاطر الكوارث وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط الصحي حرصاً على صحة الإنسان، بما في ذلك الصحة العقلية والرفاه. زيادة التأهُّب للجوائح والاستجابة لها من أجل تمكين الإنذار المبكر وإدارة الأمراض في المستقبل. تعزيز الهياكل الأساسية والنُّظُم الصحية الواعية بالمخاطر من أجل التقليل قدر المستطاع من الاضطرابات في الحصول على الخدمات الصحية ومن أجل توفير المساعدة المنقذة للحياة.

تشجيع اتباع نهجٍ شامل إزاء الحد من المخاطر الناشئة عن جميع الأخطار التي تهدد قطاع التعليم عبر إدراج الحد من مخاطر الكوارث في المناهج الدراسية على جميع المستويات. تعزيز البيئات المدرسية الآمنة، والهياكل الأساسية القادرة على الصمود من أجل التعليم، والمنظور المتعدد الأخطار بما في ذلك مسائل النزاع وحماية الطفل بُغْيَة الحد من قابلية التأثر والتعرُّض.

معالجة عدم المساواة الهيكلية بين الجنسَين باعتبارها عاملاً أساسياً للمخاطر في القوانين والسياسات والبرامج والحوكمة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. زيادة الاستثمار في إدارة مخاطر الكوارث والمناخ المراعية للمنظور الجنساني. تشجيع واستخدام البيانات المصنَّفة حسب نوع الجنس من أجل المحاسبة النظامية عن الخسائر الناجمة عن الكوارث، وتحسين المعرفة بالمخاطر لأغراض وضع السياسات.

تعميم مراعاة استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط الإنمائي الريفي والحضري، وإدارة المياه، وحفظ النُّظُم الإيكولوجية، وإدارة الأنهار، والسهول الساحلية المعرضة للفيضانات، والأراضي الجافة، والأراضي الرطبة، وجميع المناطق الأخرى المعرَّضة للجفاف والفيضانات. تعزيز الإدارة القوية والمستدامة للموارد المائية من أجل الحد من آثار الأخطار المتصلة بالمياه.

تشجيع الاعتماد على مزيجٍ من مصادر الطاقة المتنوِّعة الواعية بالمخاطر، بما يشمل تجديد أو إعادة بناء الهياكل الأساسية القائمة، وإنشاء ثقافة الصيانة من أجل تأمين الكهرباء الآمنة والموثوقة والميسورة التكلفة والنظيفة اللازمة لبناء مجتمعات واقتصادات قادرة على الصمود، ومواصلة توفير الطاقة عند وقوع الأخطار.

اتباع نُهُج واعية بالمخاطر عبر القطاعات والسياسات، بما في ذلك في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة. تعزيز تدابير الحد من المخاطر في السلوك التجاري، بما في ذلك إرساء السلامة في مكان العمل وإجراء عمليات تحوُّل للاستغناء عن الصناعات المنشئة للمخاطر، من أجل التأثير على النمو الغني بفرص العمل والمؤاتي للفقراء، وبناء قدرة السكان على الصمود في مواجهة الأخطار.

تطبيق مبادئ الهياكل الأساسية القادرة على الصمود في مجال السياسات الواعية بالمخاطر، وقرارات ونُظُم الاستثمار في قطاعات تشمل النقل، والطاقة، والاتصالات، والمياه، والصحة، والتعليم، ورعاية ثقافة الصيانة من أجل مجتمعاتٍ قادرة على الصمود. [1]

إدماج شبكات الأمان الاجتماعي في برامج تعزيز سُبُل العيش من أجل تعزيز قدرة الأُسَر والمجتمعات المحلية على الصمود أمام الكوارث، وإدماج مسألة النزوح عند تصميم سياسات وتدابير الحد من مخاطر الكوارث وتمويلها وتنفيذها. تعزيز الاتساق بين القطاعات والبرامج، لا سيَّما بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية المتضررة من دورات الكوارث والديون.

تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في سياسات استخدام الأراضي والتخطيط الحضري، ووضع استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث، تدعمها التشريعات ذات الصلة، ولوائح الهياكل الأساسية، وتخطيط استخدام الأراضي الواعي بالمخاطر، وتحديثها من خلال عمليات تقييم المخاطر الحضرية متعددة الأخطار من أجل تعزيز القدرة على الصمود على النحو الذي يحظى بالدعم في برنامج جعل المدن قادرة على الصمود في عام 2030. [2]

إعادة توجيه أنماط الاستهلاك والإنتاج بُغْيَة منع الإفراط في استغلال الموارد وتدهور البيئة. تعزيز الإدارة الواعية بالمخاطر في ما يتعلق بالمستويات الحالية من النفايات من أجل منع نشوء مخاطر جديدة، بما في ذلك النفايات التكنولوجية.

توسيع نطاق العمل المناخي الواعي بالمخاطر بهدف الحد من قابلية التضرر جراء الكوارث، والتعرُّض لها، وتجنب سوء التكيُّف. إدماج التمويل والخطط والبرامج الواعية بالمخاطر، وتعزيز الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث والمخاطر المناخية. [3]

تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة البحرية والنُّهُج القائمة على النُّظُم الإيكولوجية للحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز إدارة المناطق الساحلية المتكاملة الواعية بالمخاطر. تطوير وتعزيز نُظُم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على أساس الأثر من أجل اتخاذ إجراءات استباقية ومبكرة بُغْيَة التخفيف من المخاطر الناشئة عن الأخطار المتصلة بالمحيطات.

توسيع نطاق تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة والنُّهُج القائمة على النُّظُم الإيكولوجية في مجال الحد من مخاطر الكوارث والاستثمار فيها، وتكثيف الجهود الرامية إلى التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والتآكل والجفاف والفيضانات وفقدان التنوع البيولوجي.

تعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة من خلال تعزيز قدرة هياكل الدولة والنُّظُم الاجتماعية على الالتزام بالحوكمة المَرِنة والشاملة للمخاطر وتوسيع نطاقها. تعزيز قدرة المؤسسات على التأهُّب للكوارث والاستجابة لها، والحد من الاحتياجات الإنسانية وتعزيز الثقة في الحكومة. إدماج الحد من مخاطر الكوارث في البرمجة عبر القطاعات، ولا سيَّما في مناطق النزاع. تعزيز نُظُم الإبلاغ عن المخاطر من أجل توفير إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات الكافية عن مخاطر الكوارث وإشراك المواطنين في التفكير في القدرة على الصمود.

تشجيع وتعزيز مشاركة المجتمع المدني وشراكاته من أجل الحد من مخاطر الكوارث وتشجيع ثقافة الحد من المخاطر والقدرة على الصمود. توسيع نطاق بناء القدرات من أجل جمع البيانات ونقل التكنولوجيا. وضع استراتيجيات لتمويل الحد من مخاطر الكوارث عبر القطاعات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. تشجيع الاستثمار في الوقاية وبناء قاعدة الأدلة للاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث. تعزيز الرقابة على البيئة التنظيمية وإصلاحها، وتعزيز وضع نماذج جديدة ومبتكرة للتمويل.

---

1. https://www.undrr.org/publication/words-action-guideline-man-made/technological-hazards.
2. https://mcr2030.undrr.org/who-we-are.
3. https://www.undrr.org/publication/policy-brief-disaster-risk-reduction-and-climate-change.

توصيات السياسة العامة

1- التحوُّل إلى التوقع والوقاية والحد من المخاطر

يُعدُّ التحوُّل من إدارة الكوارث القائمة على رد الفعل إلى إدارة المخاطر القائمة والناشئة بصورة استباقية أمراً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي إعادة تقويم النُّظُم من أجل منع المخاطر والحد منها وبناء القدرة على الصمود عبر تعزيز الإبلاغ عن المخاطر ونُهُج الحوكمة الشاملة التي تتضمَّن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19.

من المهم جداً أن تُسدّ الفجوة في التفاعل بين العلوم والسياسات وأن يُتَّخذ نهج شامل للمجتمع بجميع أطيافه لكي يجري التحوُّل الضروري في المجالات العملية والسياسية والشخصية.

2- إدماج الحد من المخاطر ومواءمته على نطاق أهداف التنمية المستدامة

يشكل الالتزام السياسي الطويل الأجل، والحوكمة المرنة والشاملة للمخاطر من خلال إدماج الحد من مخاطر الكوارث في النُّهُج المستدامة، والتخطيط الشامل متعدد القطاعات الذي يصمَّم حسب السياقات القُطرية والإقليمية، ركائز أساسية من أجل التصدي للمخاطر الحالية والمستقبلية. وينبغي إيلاء الأولوية لإنشاء و/أو تعزيز آليات حوكمة المخاطر المتعددة القطاعات والمشتركة بين المؤسسات وتعزيز الاتساق على كل من الأصعدة الوطنية والمحلية والقطاعية.

ينبغي توسيع نطاق الإدارة الشاملة لمخاطر المناخ والكوارث، مع القيام في الوقت نفسه برفع مستوى الطموح في مجال المناخ وتحقيقه من خلال تعزيز التمويل والدعم للتكيُّف والقدرة على الصمود. ومن الضروري مناصرة الفوائد المتعددة للحد من مخاطر الكوارث على جميع القطاعات، والإبلاغ عنها، فضلاً عن بناء القدرات وتوضيح الأدوار والمسؤوليات تحديداً واضحاً في ما يتعلق بالحد من المخاطر.

ينبغي تعزيز ثقافة الحد من المخاطر والقدرة على الصمود من أجل النهوض بعملية اتخاذ القرارات الواعية بالمخاطر. ويجب على واضعي السياسات أن ينظروا على المدى الطويل إلى آثار المفاضلة بين خيارات التنمية، وأن يدمجوا تدابير الحد من مخاطر الكوارث على نطاق أهداف التنمية المستدامة الخاصة ببلادهم من أجل تعزيز التفكير الواعي بالمخاطر، سعياً إلى دعم القدرة على الصمود في وعي الأجيال الحالية والمقبلة (انظر الجدول المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال منظور الحد من مخاطر الكوارث).

ينبغي إدماج الحد من المخاطر في سياسات التنمية الاقتصادية والبيئية والمستدامة، بما في ذلك من خلال التحوُّل الهيكلي، وتنمية القدرات الإنتاجية، وتنويع السلع الأساسية، وتسخير العائد الديمغرافي، وتحديد خطط وسياسات التنمية الوطنية المقاومة للمخاطر.

3- الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات

ينبغي الاستثمار في الحد من المخاطر، وتعزيز الرقابة على البيئة التنظيمية وإصلاحها، وبناء قاعدة الأدلة للاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث، ووضع نماذج تمويل جديدة ومبتكرة.[4] وينبغي تهيئة بيئة مؤاتية لجذب استثمارات القطاع الخاص على الصعيدَين الدولي والمحلي، مع فهم الأبعاد المختلفة للمخاطر والقدرة على الصمود. وينبغي زيادة تخصيص الموارد وآليات التمويل المبتكرة التي تركز على الوقاية من الكوارث والحد من المخاطر، لا سيَّما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وينبغي زيادة أوجه التآزر بين تمويل العمل والحد من مخاطر الكوارث. وينبغي إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمخاطر في الميزانيات والخطط عبر أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ضمن أُطُر التمويل الوطنية المتكاملة، كما ينبغي تقديم حوافز للاستثمار الخاص في مجال الحد من المخاطر والاستثمار في الهياكل الأساسية الجيدة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود.

ينبغي وضع وتفعيل نُهُج مبتكرة لتمويل عمليات الحد من مخاطر الكوارث وفقاً للسياقات الوطنية. وتشمل هذه التدابير استخدام سندات المخاطر والقدرة على الصمود، وتتبُّع التمويل من أجل الحد من المخاطر في جميع القطاعات، وإدماج مخاطر الكوارث ضمن تصنيفات الاستثمارات المستدامة والخضراء.

ينبغي أن يجري التعاون الإنمائي الدولي بشكلٍ منهجي مدرك للمخاطر، بما يشمل تقديم دعمٍ محدد ومباشر إلى البلدان النامية لتتمكَّن من تعزيز قدراتها على الصعيدَين الوطني والمحلي من أجل إدارة المخاطر والحد منها.

4 https://www.undrr.org/publication/policy-brief-accelerating-financing-and-de-risking-investment.

4- تطوير الرؤية الاستراتيجية من أجل التغيير التحويلي

ينبغي بناء قدرات الاستشراف الاستراتيجي لتوقُّع الصدمات وعوامل الإجهاد المستقبلية، بما في ذلك من خلال اتباع نهجٍ مترابط عند وضع النماذج ومجموعات وأدوات البيانات القابلة للتشغيل البيني.

ينبغي تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات والالتزام بقياس ما نقيمه من أجل التغلُّب على المنظور القصير الأجل، وبناء المخاطر النُظُمية في النُّظُم المالية ونُظُم التخطيط. وسيصبح تحقيق هذا النهج ممكناً بفضل الجهود الرامية إلى تحديد المصطلحات المشتركة وتوفير بيانات الوصول المفتوح في مختلف التخصُّصات لإيجاد معارف مشتركة وتشجيع التعاون الأفقي وتسريع وتيرة التعلُّم.

وينبغي تعزيز الثقة في العلم من خلال الاستثمار في عمليات التعلُّم بالاتّجاهَين، وتوفير بيانات نوعية، وزيادة استخدام المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية، من أجل إنشاء نُظُم مَرِنة ضرورية لبناء القدرة على الصمود في عالم اليوم المعقد.

©حقوق الطبع والنشر لعام 2022 محفوظة لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة:
undrr.org
preventionweb.net